

مرشح لمجلس أمن الأمم المتحدة للفترة 2013-2014 لوكسمبورغ و الأمم المتحدة

التزام طويل الأمد للتعاون متعدد الأطراف

دولة متعددة الثقافات واللغات بتاريخها، بمركزها الجغرافي و بتشكيل سكانها، دوقية لكسمبورغ الكبرى اعتمدت في سياستها الخارجية دوما على المشاركة الفعالة في التعاون متعدد الأطراف، وذلك على الصعيدين الأقليمي و الدولي على السواء. فأصبحت عضوا مأسسا للاتحاد الأوروبي، للمجلس الأوروبي، لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، و لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE).

مقنعة بضرورة التقرب المبني على هيمنة القانون الدولي و على التعاون متعدد الأطراف بين دول ذات سيادة و متساوية من أجل العمل جماعيا لحفظ السلام و التنمية، احترام حقوق الإنسان و حل المسائل الدولية سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية أو إنسانية، بصفة طبيعية، أصبحت لوكسمبورغ عضوا مؤسسا لمنظمة الأمم المتحدة.

مساهمة ملموسة في أهداف و مبادئ المنظمة

تشهد لوكسمبورغ بالتزامها لمنظمة الأمم المتحدة، أهدافها و مبادئها ليس فقط بالوفاء بالتزاماتها المالية بمقتضى الميثاق، لكن بالمساهمة كذلك في التمويل الارادي لصندوق الأمم المتحدة وبرامجها، وذلك بالمشاركة في عمليات حفظ السلام، ومتابعة سياسة تعاون فعالة في التنمية.

فبهذا، تكون لوكسمبورغ حاليا المساهمة الرابعة و الخمسون، بالمعنى المطلق، و من بين الأوائل حسب كل فرد فيما يخص ميزانية المنظمة و ميزانية عمليات حفظ السلام لمنظمة الأمم المتحدة.

و انها بصفة خاصة المساهمة الحادية و العشرون، بالمعنى المطلق، فيما يخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و السادسة عشرة فيما يخص صندوق الأمم المتحدة للسكان، و الثامنة عشرة فيما يخص صندوق الأمم المتحدة لاغاثة الأطفال، و الحادية عشرة فيما يخص صندوق تنمية الأمم المتحدة للمرأة، و الحادية عشرة فيما يخص منظمة الصحة العالمية، و السادسة عشرة فيما يخص برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و السادسة عشرة فيما يخص الوكالة الدولية لاغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، و الخامسة و العشرون لبرنامج الأغذية العالمي.

هي أيضا الواهبة رقم عشرون في المفوضية السامية لحقوق الانسان، و العشرون في المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين.

في الميدان الانساني، لم تكتف لوكسمبورغ بالعمل الفعال في نطاق مكتب تنسيق الشؤون الانسانية و بأن تكون المساهمة الثالثة عشرة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالت الطوارئ؛ لقد كلفت أيضا برئاسة الفريق العامل للاتصال الانساني من سنة 2000 الى سنة 2002. إنها أيضا مدعوة منذ سنوات من طرف رئاسة الجمعية العامة لتنسيق القرارات الانسانية ضمن الجمعية بهدف تبنيها.

تحت حث لكسمبورغ، التي تكلفت للمرة الحادية عشرة برئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من سنة 2005 ، و للاجابة على الضرورة الملحة لعمل كل ما في الاستطاعة للوصول الى أهداف الذكرى الألفية للتنمية، أخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الالتزام باستعمال تقاويم دقيقة، للرفع من المساعدة الائتمانية الرسمية من أجل الوصول جماعيا الى هدف أن تكون نسبة الدخل القومي الاجمالي و المساعدة الائتمانية الرسمية 7، 0 في المئة من اليوم الى سنة 2015.

ان لوكسمبورغ اليوم تحتل المرتبة الثالثة عالميا للبلدان التي تتجاوز هدف الأمم المتحدة بأن تخصص 7، 0 في المائة من الدخل القومي الاجمالي للمساعدة الائتمانية الرسمية. هكذا، في سنة 2009، مثلت المساعدة الائتمانية الرسمية 04، 1 في المائة من الدخل القومي الاجمالي للوكسمبورغ. ان السلطات اللوكسمبورغية مصممت على متابعة هذا المجهود، و بالخصوص في هذه الأوقات من الأزمة.

من جهة أخرى، تشارك لوكسمبورغ بانتظام و بنشاط في عمليات حفظ السلام. خلال السنوات الأخيرة، ساهمت فرق لوكسمبورغية على الخصوص في الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة (KFOR و FORPRONU, IFOR, SFOR)، في لبنان (FINUL) و في أفغانستان (FIAS).

في نطاق سياسة الاتحاد الأوروبي في مجالات الأمن و الدفاع و الادارة المدنية و العسكرية للأزمات، قد أخذت لوكسمبورغ حصتها في المسؤولية بمشاركتها في البعثات في يوغسلافيا السابقة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في التشاد، و في قطاع غزة. حاليا، تساهم لكسمبورغ كذلك في العملية البحرية للاتحاد الأوروبي من أجل دعم تطبيق قرارات مجلس الأمن ضد القرصنة في المياه الصومالية.

و ان الالتزام لصالح الديمقراطية و الحكم الجيد، سيادة القانون، حقوق الانسان و لحريات الأساسية، هو عزم آخر من بين ثوابت الديبلوماسية اللوكسمبورغية.

وهكذا، فقد أيدت لوكسمبورغ بفعالية تحول لجنة حقوق الانسان إلى مجلس حقوق الانسان، ترقية مفهوم مسؤولية الحماية، تأسيس لجنة توطيد السلام، و كذلك المجهودات في اعداد العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة ضد الارهاب و تكاثر أسلحة الدمار الشامل.

تعطي لوكسمبورغ أهمية كبيرة للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في ميدان اصلاح مجلس الأمن، نزع السلاح و الحد من التسلح. و بالإضافة، كانت لوكسمبورغ من أول الدول التي وقعت اتفاقية الذخائر العنقودية و صادقت عليها.

ان السلام و الأمن، التنمية و حقوق الانسان هي القواعد الثلاث الأساسية التي تركز عليها الأمم المتحدة. هذه القيم الأساسية لا يمكن أن تتحقق الا بوجود نظام متعدد الأطراف، فعال و موثوق به.

تتعهد لوكسمبورغ بتجديد العلاقات بين الدول خاصة باصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك اصلاح مجلس الأمن بهدف تأسيس مجلس أكثر تمثيلا، شفافية و تفتحا.

أكثر من الجهود المبذولة في ميدان التنمية و حفظ السلام، تسعى لوكسمبورغ أن تشارك بطريقة فعالة في حياة منظمة الأمم المتحدة و تحمل المسؤوليات في مختلف هيئات المنظمة، كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا، فقد كانت لوكسمبورغ عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثلاث مرات و كان لها شرف رئاسة هذه الهيئة الرئيسية لسنة 2009 . و كانت لكسمبورغ كذلك عضوا في لجنة حقوق الانسان، و في لجنة توطيد السلام بين سنتي 2007 و 2009 . في عام 2008، كانت لوكسمبورغ للمرة الثانية في مجلس تنسيق الأمم المتحدة المشترك لمحاربة الايدز و هذا لوكالة مدتها سنة . و لقد قامت بمهمات في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان و كذلك في اليونيسيف، أين هي عضو حالي، و تنوي على أكثر مشاركة في المستقبل . كانت لوكسمبورغ أيضا عضوا في المجلس التنفيذي لليونسكو بين سنتي 2005 و 2009 .

تنتمي لوكسمبورغ كذلك الى "أصدقاء تحالف الحضارات" و كذلك الى "أصدقاء الممثل الخاص للأطفال و الصراعات المسلحة" و "أصدقاء تجنب الصراعات" و "أصدقاء محكمة الجنائيات الدولية" و "أصدقاء ضد التغيير المناخي" . أخيرا، التزمت لوكسمبورغ بصفتها مسهلة لرئاسة الجمعية العامة بتعجيل ملف تماسك منظومة الأمم المتحدة .

منذ تبني بروتوكول كيوتو في عام 1997، لم تكف لوكسمبورغ عن العمل لصالح مكافحة التغيير المناخي على المستوى الوطني، الاقليمي و الدولي . انها تنوي مواصلة هذا الجهد في المستقبل بهدف الحصول، في اطار الأمم المتحدة، على اتفاق دولي قانوني ملزم .

الترشح لمجلس أمن الأمم المتحدة للفترة 2013-2014

بينما تعرف لوكسمبورغ كيف تثبت تضامنها و التزامها، لم تكن لها حتى الآن الشرف لتحل مكانا في مجلس الأمن . ان لوكسمبورغ مستعدة أن تقسم الحمل المخول لمجلس الأمن كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، وهو حفظ السلام و الأمن الدوليين، بكل شفافية و باحترام مساواة سيادة الدول .

في تقرير عنوانه " في جو من الحرية أفسح " ، استلقت الأمين العام السابق السيد كوفي عنان النظر أنه " لا يمكن أن يكون هناك أمن دون تنمية، ولا تنمية دون أمن، وكلاهما يتعلق باحترام حقوق الانسان " .

وفي هذه الروح، تسعى لوكسمبورغ، اذا أتاحت شرف و فرصة الخدمة كعضو غير قار، الى منح مساهمة مفيدة لمجهودات مجلس أمن الأمم المتحدة خلال الفترة 2013-2014 .